وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

moenergy.gov.sa

النشـــرة اليوميـة

Sunday, 18 Aug, 2024

مركـز الرصـد والتحـليـل
الإدارة العـامـة للتـواصـل والإعـلام

أخبـار
الطاقـة

تباطؤ الطلب على النفط بقيادة الصين مع ارتفاع المخزونات

الرياض

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

قالت وكالة الطاقة الدولية إن العالم يشهد تباطؤا كبيرا في نمو الطلب على النفط بقيادة الصين، حيث من المقرر أن ترتفع المخزونات في العام المقبل حتى لو أجلت أوبك+ خططها لتخفيف تخفيضات الإنتاج.

وكررت وكالة الطاقة الدولية، في تقريرها الشهري عن سوق النفط، تأثير تباطؤ الصين، حيث تدفع الولايات المتحدة وخاصة قطاع الخدمات فيها نمو الطلب. وسلط الضوء على البيانات الأولية لشهر يوليو التي تظهر أن واردات الصين من النفط الخام انخفضت إلى أدنى مستوى لها منذ سبتمبر 2022.

ومن المقرر أن يتبخر العجز الحالي في العرض، وهو نموذجي لصيف نصف الكرة الشمالي، في الربع الرابع من عام 2024، وفقا لتوقعات وكالة الطاقة الدولية. «في يونيو، انكمش الطلب على النفط الصيني للشهر الثالث على التوالي، مدفوعا بانخفاض المدخلات الصناعية.

على النقيض من ذلك، أظهر الطلب في الاقتصادات المتقدمة، وخاصة على البنزين الأميركي، علامات قوة في الأشهر الأخيرة. وقالت وكالة الطاقة الدولية إن الاقتصاد الأميركي، حيث يتم استهلاك ثلث البنزين العالمي، تفوق على أقرانه، مع قطاع خدمات مرن يدعم الأميال». فيما يتعلق بالآثار المترتبة على منتجي النفط، قالت: «على الرغم من التباطؤ الملحوظ في نمو الطلب على النفط الصيني، فإن أوبك + لم تطلب بعد الوقت بشأن خطتها لإلغاء تخفيضات الإنتاج الطوعية تدريجيا بدءا من الربع الأخير من عام 2024. وقالت، «وتشير أرصدتنا الحالية إلى أنه حتى لو ظلت هذه التخفيضات قائمة، يمكن أن تتراكم المخزونات العالمية بمتوسط 920،000 برميل في اليوم في العام المقبل مع زيادة العرض من خارج أوبك + بنحو 1.5 مليون برميل في اليوم في عام 2024 ومرة أخرى في عام 2025 أكثر من تغطية نمو الطلب المتوقع».

وقلصت وكالة الطاقة الدولية تقديرها للطلب على خام أوبك + بمقدار 100 ألف برميل في اليوم لكل من عامي 2024 و2025، إلى 41.6 مليون برميل في اليوم و41 مليون برميل في اليوم، على التوالي. وفيما يتعلق بمخزونات النفط، قالت وكالة الطاقة الدولية إن المخزونات العالمية «الملاحظة» قد انخفضت بمقدار 26.2 مليون برميل في يونيو، بعد أربعة أشهر متتالية من الزيادات. وقالت إن مخزونات النفط «على المياه» في الناقلات انخفضت للشهر الثالث على التوالي، بمقدار 24.2 مليون برميل.

على جانب العرض، تضمن التقرير انخفاضا في نمو إمدادات النفط غير التابعة لمنظمة أوبك المقدر في عام 2024 إلى 900 ألف برميل في اليوم من 1.1 مليون برميل في اليوم في النسخة السابقة، مما يعكس على الأرجح تعقيد توسع حقل تنغيز الذي تقوده شيفرون في كازاخستان الجاري هذا العام بالإضافة إلى صيانة بحر الشمال.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

من حيث العرض خارج مجموعة أوبك +، زاد التقرير تقدير النمو لعام 2025 إلى 1.6 مليون برميل في اليوم من 1.5 مليون برميل في اليوم. وقالت: «تمثل اللجنة الرباعية للأميركيتين في الولايات المتحدة وغيانا وكندا والبرازيل ثلاثة أرباع، أو ما يقرب من 1.1 مليون برميل في اليوم، من مكاسب العرض خارج أوبك+ في كل من العامين 2024 و2025».

وجاءت وجهات نظر وكالة الطاقة الدولية المتفائلة بشأن نمو الطلب على النفط بعد منعطف أكثر هبوطا في تقرير سوق النفط الشهري لمنظمة أوبك، الذي نشر في 12 أغسطس. وقالت أوبك، في تقريرها، إن الطلب بشأن خام تحالف أوبك + ستكون 43.0 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و43.6 مليون برميل في اليوم في عام 2025، بانخفاض 100000 برميل في اليوم و300000 برميل في اليوم، على التوالي، للسنتين مقارنة بتقديراتها السابقة.

وتقدر الآن نمو الطلب العالمي عند 2.1 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و1.8 مليون برميل في اليوم في عام 2025. ويتوقع المحللون في ستاندرد آند بي جلوبال أن ينمو الطلب العالمي على النفط بمقدار 1.6 مليون برميل في اليوم في عام 2024 و1.3 مليون برميل في اليوم في عام 2025.

وتراجع إنتاج مصافي النفط الصينية في يوليو لأدنى مستوى منذ أكتوبر 2022، إذ أظهرت بيانات رسمية اليوم، أن إنتاج مصافي النفط في الصين انخفض في شهر يوليو 6.1 % على أساس سنوي، بانخفاض للشهر الرابع في الوقت الذي يتأثر فيه الإنتاج بضعف أرباح التكرير وفتور الطلب على الوقود. وأفادت بيانات من المكتب الوطني للإحصاء بأن شركات التكرير عالجت 59.06 مليون طن من النفط الخام في يوليو، أي ما يعادل 13.91 مليون برميل يوميًا، وهو أدنى مستوى منذ أكتوبر 2022.

وأظهرت البيانات أن الإنتاج في الأشهر السبعة الأولى من العام بلغ 419.15 مليون طن، أو 14.37 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 1.2 % عن الفترة المقابلة من العام الماضي. وتأتي قراءة يوليو بانخفاض عن 14.19 مليون برميل يوميًا في يونيو و14.87 مليون برميل يوميًا في يوليو 2023.

واستمر ضعف الطلب على البنزين على الرغم من انتعاش السفر خلال العطلات المدرسية الصيفية التي تشمل يوليو وأغسطس. كما استمر تنامي انتشار السيارات الكهربائية في أكبر سوق للسيارات في العالم، مما أسهم في تقليل استخدام البنزين، فقد كان نصف العدد الإجمالي للسيارات التي بيعت في الصين في يوليو إما كهربائية تمامًا أو بمحركات هجينة.

ولا يزال الخفض المتواضع الذي أجرته أوبك لتوقعاتها للطلب العالمي على النفط الخام في عام 2024 يترك مجموعة المنتجين مع تقدير سيتطلب ربعًا رابعًا قويًا بشكل غير عادي. وخفضت منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) توقعاتها لنمو الطلب هذا العام إلى 2.11 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 140 ألف برميل يوميًا عن تقديراتها السابقة، وأشارت أوبك إلى «تخفيف التوقعات لنمو الطلب على النفط في الصين في عام 2024».

لكن تفاصيل أحدث توقعات أوبك لا تزال تظهر أنها تتوقع أن يكون نمو الطلب في الصين أقوى بكثير طوال عام 2024 مقارنة بما كان عليه حتى الآن هذا العام. وتتوقع أوبك أن يرتفع الطلب على النفط في الصين بمقدار 700 ألف برميل يوميًا في عام 2024، مما يعني أن أكبر مستورد للنفط الخام في العالم سيمثل ثلث الزيادة العالمية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وتظل توقعات أغسطس لنمو الطلب في الصين أقل بنحو 60 ألف برميل يوميًا فقط من تقديرات أوبك السابقة. وهذا تعديل صغير نسبيًا ويعني أنه إذا ثبتت صحة أوبك، فسيتعين على الطلب الصيني أن يرتفع بشكل حاد في الأشهر المقبلة. وذلك لأن واردات الصين من النفط الخام كانت أضعف خلال الأشهر السبعة الأولى من العام. وأظهرت البيانات الرسمية الصادرة الأسبوع الماضي أن واردات النفط الخام انخفضت إلى 9.97 مليون برميل يوميًا في يوليو، وهو أدنى مستوى على أساس يومي منذ سبتمبر 2022، وانخفاضًا من 11.3 مليون برميل يوميًا في يونيو.

وخلال الأشهر السبعة الأولى من العام، بلغت واردات النفط الخام 10.90 مليون برميل يوميًا، بانخفاض 2.9 % عن 11.22 مليون برميل يوميًا خلال نفس الفترة من عام 2023. وهذا يعني أن واردات الصين من النفط أقل بنحو 320 ألف برميل يوميًا في الأشهر السبعة الأولى من عام 2024 مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي.

ومن الصعب التوفيق بين انخفاض واردات النفط وتوقعات أوبك المتفائلة نسبيًا لنمو الطلب على النفط في الصين في عام 2024. والواردات ليست العامل الوحيد في الطلب الإجمالي، فالعوامل الأخرى تشمل إنتاج النفط المحلي وحركات المخزونات والصادرات الصافية من الوقود المكرر.

ولكن الواردات تشكل الجزء الأكبر من الطلب الإجمالي للصين، وسوف يكون أداء هذه الواردات هو الذي يحدد ما إذا كان من الممكن تلبية توقعات أوبك. ولا تفصح الصين عن تحركات مخزونات النفط الخام والمنتجات، ولكن يمكن إجراء تقدير عن طريق طرح حجم الخام المعالج من إجمالي النفط المتاح للمصافي من الواردات والإنتاج المحلي.

على هذا الأساس، أضافت الصين نحو 900 ألف برميل يوميًا إلى المخزونات في النصف الأول من هذا العام، مما يعني أنها لا تسحب منها لتلبية نمو الطلب. وبلغ إنتاج النفط المحلي 4.39 مليون برميل يوميًا في الأشهر الستة الأولى من عام 2024، بزيادة 1.9 % أو نحو 150 ألف برميل يوميًا عن نفس الفترة من العام الماضي. ومع ذلك، فإن الزيادة في إنتاج النفط المحلي من شأنها أن تؤدي إلى تفاقم اختلال التوازن بين العرض والطلب الناجم عن ضعف قطاع النفط الخام في الصين. ولا يزال الاقتصاد الصيني لا يعمل بكامل طاقته، حيث يعاني قطاع البناء الرئيسي، وتظهر مؤشرات التصنيع انكماشًا وتباطأ نمو مبيعات التجزئة. في حين قد يشهد الربع الرابع أخيرًا بعض التسارع الاقتصادي على خلفية جهود التحفيز التي تبذلها بكين، فمن غير المرجح أن يكون ذلك كافيًا لتعزيز الطلب على النفط إلى مستوى توقعات أوبك. وإذا لم يكن الخفض المتواضع الذي أجرته أوبك لتوقعاتها للطلب العالمي لعام 2024 كافيًا، فمن المرجح أن تؤجل هي وحلفاؤها في مجموعة أوبك+ الأوسع نطاقًا خططهم لتقليص بعض تخفيضات الإنتاج من أكتوبر فصاعدًا. وأكدت أوبك+ الشهر الماضي خطة لبدء تفكيك أحدث طبقة من تخفيضات الإنتاج البالغة 2.2 مليون برميل يوميًا من أكتوبر، لكنها أكدت أيضًا أن هذه العملية قد تتوقف مؤقتًا أو تنعكس إذا لزم الأمر. وما لم يفاجئ الطلب الصيني على النفط بالارتفاع في الأشهر المقبلة، فمن المرجح أن تقرر أوبك+ ممارسة تحذيرها بشأن الزيادة المخطط لها في الإنتاج من أكتوبر.

في وقت، قالت عدة مصادر تجارية إن صادرات النفط الخام السعودية إلى الصين من المقرر أن تنخفض في سبتمبر إلى نحو 43 مليون برميل، مستشهدة بالمخصصات الشهرية للمشترين بعقود محددة الأجل. وقالت المصادر إن صادرات سبتمبر من أكبر مصدر في العالم إلى الصين من المتوقع أن تنخفض بنحو 3 ملايين برميل من حجم منقح يبلغ نحو 46 مليون برميل في أغسطس.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

والسعودية هي ثاني أكبر مورد للنفط الخام إلى الصين، أكبر مستورد للنفط في العالم وأكبر مساهم في نمو الطلب العالمي. ويعد تباطؤ نمو الطلب على النفط في الصين أحد العوامل الرئيسية التي تحد من أسعار النفط العالمية.

وتأتي التخصيصات بعد أن رفعت أرامكو السعودية أسعار البيع الرسمية لدرجات الخام الخفيف التي تبيعها لآسيا مع الحفاظ على أسعار الدرجات المتوسطة والثقيلة. وفي حين كانت زيادات الأسعار أقل من المتوقع، قال بعض المشترين إن الإمدادات السعودية الآجلة لا تزال أغلى من الدرجات الأخرى في الشرق الأوسط التي تباع في السوق الفورية. وقالت المصادر إن مصفاتين أخريين في شمال آسيا ستتلقيان إمدادات خام ثابتة من السعودية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

النفط الإيراني يجد وجهات جديدة مع رفع الإنتاج لأعلى مستوى في خمس سنوات

الرياض

أرسلت إيران شحنات صغيرة من النفط الخام إلى وجهات جديدة مثل بنغلاديش وعمان، وفقًا لمصادر شحن وبيانات، في أحدث علامة على سعي طهران للحفاظ على الإنتاج عند أعلى مستوياته في خمس سنوات، وتظل مبيعات النفط هي المصدر الرئيس لإيرادات إيران وكانت البلاد تبحث عن طرق للالتفاف على العقوبات الأميركية على صادراتها من الخام والتي أعاد الرئيس السابق دونالد ترمب فرضها في عام 2018 بسبب برنامج طهران النووي.

وتسعى إيران، المعفاة من حصص الإنتاج التي حددتها منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، إلى تعظيم الإنتاج والصادرات. وقال وزير النفط جواد أوجي في يوليو إن إيران تبيع النفط الخام إلى 17 دولة، بما في ذلك تلك الموجودة في أوروبا، وفقًا لوكالة أنباء مهر شبه الرسمية.

وقالت كلير جونجمان من مجموعة المناصرة الأميركية، الاتحاد ضد برنامج ايران النووي، إنه في إحدى الصفقات الجديدة، أبحرت ناقلة قولدن إيقل بالقرب من ميناء شيتاجونج في بنغلاديش في وقت سابق من هذا العام بعد استلام النفط من سفينة أخرى قامت بتحميله من جزيرة خرج الإيرانية وفقًا للأدلة المتاحة بناءً على بيانات الشحن.

وقالت جونجمان، التي تتبع منظمته حركة ناقلات النفط المرتبطة بإيران عبر بيانات الأقمار الصناعية، إن الناقلة قولدن إيقل قامت بتفريغ أجزاء من الشحنة إلى ناقلات أصغر في عمليات نقل من سفينة إلى سفينة حول شيتاغونغ في أبريل. وتم تأكيد الشحنة إلى بنغلاديش بشكل منفصل من قبل مصدر آخر لتتبع صادرات النفط. وقال مسؤول في شركة بنغلاديش للبترول المملوكة للدولة، والتي تدير المصفاة الرئيسة في البلاد، إنها لم تشترِ الشحنة وكان من الصعب تحديد من هو المشتري.

تجاوز إنتاج طهران من النفط 3.2 ملايين برميل يوميًا هذا العام، وهو أعلى مستوى منذ عام 2018، وفقًا لأرقام أوبك، بعد نشر واحدة من أكبر زيادات إنتاج أوبك في عام 2023 على الرغم من استمرار العقوبات الأميركية.

ووصلت صادرات النفط الخام الإيرانية إلى مستويات مرتفعة جديدة هذا العام، حيث كانت الفترة من مارس إلى مايو هي أقوى فترة ثلاثة أشهر منذ منتصف عام 2018، وفقًا لشركة بيترو-لوجيستك، وهي شركة مقرها جنيف لتتبع شحنات الناقلات. لكن يبدو أن الأحجام وصلت إلى مرحلة الثبات الآن، كما قالت فيرجيني بانيك من بيترو-لوجيستك.

وقالت مصادر شحن إن ما لا يقل عن ثماني شحنات من النفط -معظمها من إيران- كانت متجهة إلى سورية مع تفريغ بعضها بالفعل. ومع ذلك، كانت الشحنات إلى سورية أقل من ذروتها قبل بضع سنوات حيث تسعى إيران إلى وجهات تصدير أخرى.

وبلغ متوسط تسليمات النفط الإيراني إلى سورية 57190 برميلًا يوميًا في عام 2024 مقارنة بأعلى مستوى بلغ 147000 برميل يوميًا في عام 2022.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ويقول متتبعو ناقلات النفط والتجار إن التجار يعيدون تسمية النفط الإيراني المتجه إلى الصين على أنه ناشئ من أماكن أخرى، مثل ماليزيا أو عمان أو الإمارات العربية المتحدة.

وقال همايون فلكشاهي، كبير محللي النفط الخام لدى كبلر، إن صادرات النفط الإيرانية وصلت الآن إلى ذروتها واستقرت عند حوالي 1.5 مليون برميل يوميا منذ فبراير.

وذكرت وكالة تسنيم للأنباء أن إيران تخطط لزيادة إنتاجها من النفط الخام إلى 4 ملايين برميل يوميا. ولم يتم تقديم مصادر محددة للخطة، لكن التقرير قال إن "مجلسًا اقتصاديًا يرأسه الرئيس الإيراني المؤقت محمد مخبر وافق على خطة لزيادة إنتاج البلاد من النفط من 3.6 ملايين برميل يوميًا إلى 4 ملايين برميل يوميًا".

وبلغ إنتاج النفط الإيراني اعتبارًا من أبريل حوالي 3.2 ملايين برميل يوميًا، وفقًا لأحدث تقرير شهري لسوق النفط الصادر عن أوبك. وهذا بالمقارنة مع أكثر من 4.3 ملايين برميل يوميا قبل إعادة فرض الولايات المتحدة العقوبات على طهران، ولكن هناك مجال للنمو.

ووفقاً لوزير النفط السابق بيجن زنغنه، فإن هذا النمو قد يصل بمتوسط الإنتاج اليومي إلى 7 ملايين برميل في أقل من عشر سنوات. وقال زنغنه مؤخراً، بحسب ما نقلت عنه صحيفة إيران إنترناشيونال، إن التعزيز سيكلف حوالي 70 مليار دولار.

من جهتها، قالت وكالة ستاندرد آند بورز جلوبال، ان إيران ستهدف زيادة إنتاجها النفطي لطاقة 5.7 ملايين برميل يوميًا بحلول عام 2031. وهذا من شأنه أن يضاعف تقريبًا متوسط عام 2023 البالغ 2.82 مليون برميل يوميًا، وتتوقع إنتاج 3.2 ملايين برميل يوميا في عامي 2024 و2025. واستقر إنتاج إيران التي تمتلك 12 % من احتياطيات النفط العالمية المؤكدة، في مواجهة العقوبات.

وتمنح إيران الصين خصمًا كبيرًا مقابل الحصول على نفطها المحظور، حيث تحصل على خصم بنسبة 12 إلى 15 بالمئة من سعر كل برميل لجعل الأمر جديرًا ببكين بتحمل مسؤولية الالتفاف على العقوبات، وفقًا لبحث أجرته وحدة تحليل البيانات التابعة لراديو فاردا. ومع اعتماد إيران بشكل شبه كامل على بكين للحصول على نفطها وعلى كيانات أخرى لتسهيل التجارة، تمكنت طهران من ضخ الإيرادات التي تشتد الحاجة إليها في اقتصادها. لكن إيران عرضت نفسها أيضًا لخطر جفاف مصدر إيراداتها الرئيس.

ومن ناحية أخرى، فإن تقلبات أسعار النفط والطلب يمكن أن تعمل لصالح إيران. ومع رفع العقوبات عن النفط الفنزويلي، أصبحت روسيا المنافس الوحيد لمبيعات النفط السرية للصين. وقد أصبحت قدرة إيران على تصدير النفط أكبر من أي وقت مضى، مما يسمح لها ببيع نفطها بسهولة أكبر إلى بكين عندما يكون الطلب مرتفعا.
ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى التوسع الكبير في "الأسطول الأسود" العالمي للنفط منذ إعادة فرض العقوبات الأميركية المعوقة التي تستهدف صادرات النفط الإيرانية بعد انسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد في عام 2018 من الاتفاق النووي الإيراني الذي تم الاتفاق عليه مع القوى العالمية الست.

وعرضت الصفقة، المعروفة رسميًا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، تخفيف العقوبات مقابل فرض قيود على برنامج طهران النووي المثير للجدل. وبعد دخول الاتفاق حيز التنفيذ في يناير 2016، ضاعفت إيران صادراتها النفطية القانونية في بضعة أشهر، لتصل في النهاية إلى مستوى مرتفع بلغ 1.54 مليون برميل يوميا في عام 2018.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

الاقتصادية

«أويل برايس»: هبوط الأسعار دفع صناديق التحوط لتعزيز مراكزها الطويلة على خام برنت

ذكر تقرير "أويل برايس" أن إعلان إدارة معلومات الطاقة الأمريكية زيادة مخزونات البلاد من النفط الخام هي ما يركز عليه المتداولون، حيث يقوم مستشارو تداول السلع بتسريع الزخم الهبوطي.

ولفت التقرير إلى عودة خام القياس العالمي إلى ما دون 80 دولارا للبرميل، وتعزيز صناديق التحوط مراكزها الطويلة على خام برنت بعد أن تحولت إلى أقل مستويات الصعود على الإطلاق قبل أسبوع. من جانبه قال تقرير "ريج زون" النفطي إن انقطاع الإمدادات في ليبيا لم يفعل كثيرا لدعم أسعار العقود الآجلة، رغم استمرار التوترات المرتفعة في الشرق الأوسط.

وذكر أن النفط سجل انخفاضا أسبوعيا هامشيا مع استمرار المتداولين في تقييم تأثير التباطؤ في الصين وتوترات الشرق الأوسط.

وهبطت أسعار النفط بنحو 2% خلال تعاملات الجمعة عند التسوية، لتنهي الأسبوع عند نفس مستوياتها تقريبا في نهاية الأسبوع الماضي، مع انخفاض خام برنت إلى ما دون 80 دولارا للبرميل، مع تخفيف المستثمرين لتوقعات نمو الطلب من الصين أكبر مستورد للنفط.

وتراجعت العقود الآجلة لخام برنت 1.36 دولار أو 1.68% لتبلغ عند التسوية 79.68 دولار للبرميل، مرتفعة 2 سنت فقط خلال الأسبوع.

وانخفضت العقود الآجلة للخام الأمريكي 1.51 دولار أو 1.93% لتصل عند التسوية إلى 76.65 دولار للبرميل، لتنخفض نحو 19 سنتا خلال الأسبوع، بحسب وكالة "رويترز".

وأشار التقرير إلى استقرار خام غرب تكساس الوسيط دون 77 دولارا للبرميل بعد ارتفاعه في وقت سابق من الأسبوع وقد كانت أسعار النفط متقلبة في أعماق التعاملات الصيفية، متأثرة بالاضطرابات في الأسواق الأوسع، والمخاطر الجيوسياسية في الشرق الأوسط.

وذكر أنه في حين رسمت بيانات مبيعات التجزئة والوظائف القوية من الولايات المتحدة -أكبر مستهلك للنفط في العالم- توقعات أكثر إشراقا، فإن الأرقام من الصين، أكبر مستورد، بما في ذلك تباطؤ الاستثمار في الأصول الثابتة والنشاط الصناعي، كانت أقل إيجابية. وعودا على "أويل برايس" الذي يرى أن العامل الأكثر أهمية الذي دفع أسعار النفط الخام هذا الأسبوع كان هو تصاعد التوتر الجيوسياسي في الشرق الأوسط حيث أدى إلى إيجاد وضع متقلب يهدد بالامتداد إلى صراع إقليمي أوسع. وأفاد التقرير بأن هذه المخاطر الجيوسياسية كانت عاملا رئيسا في دفع أسعار خام غرب تكساس الوسيط إلى ما فوق 78 دولارا للبرميل.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وأوضح إلى أن هناك دلائل تشير إلى أن فترة الهدوء التي كانت سائدة في ليبيا بدأت تتبدد مع دعوة الجنرال خليفة حفتر لإجراء محادثات في مصر وهو الأمر الذي أدى إلى ضائقة شديدة لحكومة الوحدة الوطنية المنافسة في طرابلس.

أظهرت البيانات الصادرة عن الصين، أن اقتصادها فقد الزخم في يوليو، مع هبوط أسعار المساكن الجديدة بأسرع وتيرة في تسع سنوات، وتباطؤ الناتج الصناعي، وارتفاع البطالة.
أثار ذلك مخاوف جديدة بشأن انخفاض الطلب من أكبر مستورد للنفط، في حين خفضت مصافي التكرير في البلاد بشكل حاد معدلات تكرير الخام الشهر الماضي بسبب ضعف الطلب على الوقود.

من جانب آخر، وفقا للبيانات الجديدة التي نشرتها شركة بيكر هيوز يوم الجمعة، انخفض إجمالي عدد منصات التنقيب عن النفط والغاز النشطة في الولايات المتحدة هذا الأسبوع. وانخفض إجمالي عدد منصات الحفر بمقدار 2 إلى 586 هذا الأسبوع، مقارنة بـ 642 منصة في الوقت نفسه من العام الماضي.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

خبراء: 3 مشاريع خليجية للهيدروجين الأخضر قادرة على سد فجوة الإنتاج الأوروبية

الاقتصادية

يواجه الاتحاد الأوروبي تحديات كبيرة في سعيه لتحقيق أهدافه الطموحة المتعلقة بالطاقة النظيفة، ويعد الهيدروجين الأخضر جزءا أساسيا من إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050، إلا أن هناك شكوكا متزايدة حول قدرته على تلبية احتياجاته من هذا المورد الحيوي محليا. في هذا السياق، بات تعاونه مع دول مجلس التعاون الخليجي ضرورة ملحة لضمان تحقيق هذه الأهداف.

الدكتور نيك برارور، الخبير في مجال الطاقة النظيفة، يكشف بالأرقام عجز بلدان الاتحاد الأوروبي عن تحقيق أهدافها بمفردها في مجال إنتاج الهيدروجين الأخضر. ويعلق لـ"الاقتصادية" قائلا "أعلنت هيئة المدققين الأوروبية أن أهداف الاتحاد الأوروبي لإنتاج وقود الهيدروجين الأخضر غير واقعية ومن غير المرجح تحقيقها، على الرغم من مليارات اليوروهات التي ضخها الاتحاد الأوروبي".

ويواصل قائلا "المفوضية الأوروبية حددت أهدافا لإنتاج ما يصل إلى 10 ملايين طن من الهيدروجين المتجدد بحلول عام 2030، واستيراد 10 ملايين طن أخرى، إلا أن وكالة الطاقة الذرية كشفت أن الاتحاد الأوروبي بعيد كل البعد عن تحقيق تلك الأهداف، وذلك على الرغم من توفيره تمويلا بقيمة 18.8 مليار يورو لمشاريع الهيدروجين الأخضر".

لا شك أن القيود الجغرافية والمناخية تلعب دورا رئيسا في هذا العجز الأوروبي. فالاتحاد الأوروبي يعاني نقص المساحات الشاسعة والظروف المناخية المثالية التي تعد ضرورية لتطوير مشاريع كبيرة للطاقة الشمسية والرياح، التي تعد أساسية لإنتاج الهيدروجين الأخضر.

يضاف إلى ذلك أن أوروبا، رغم بنيتها التحتية المتطورة، تعاني قيودا في التوسع السريع لإنتاج الهيدروجين الأخضر، إذ تتطلب الصناعة مساحات كبيرة، وهو ما يتعارض مع التركيبة الجغرافية والتوسع العمراني الكثيف في عديد من الدول الأوروبية.

في مواجهة تلك التحديات، يتجه الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد نحو تعزيز التعاون مع دول مجلس التعاون الخليجي، ولا سيما السعودية والإمارات اللتين تتمتعان بإمكانات كبيرة في إنتاج الهيدروجين الأخضر بكميات كبيرة وتكلفة منخفضة.

من هذا المنطلق، تشير الباحثة في مجال الاقتصاد الأوروبي بيبا كريس إلى مشروع "نيوم" للهيدروجين الأخضر في السعودية باعتباره حجر الزاوية في إحداث نقلة نوعية في التعاون الأوروبي السعودي في مجال الهيدروجين الأخضر. وتعلق لـ"الاقتصادية" قائلة: "المشروع يهدف إلى بناء أكبر منشأة لإنتاج الهيدروجين الأخضر في العالم بقيمة 8 مليارات دولار بحلول عام 2026. هذا المشروع سيكون حجر الزاوية في جهود السعودية لتصدير الهيدروجين الأخضر إلى أوروبا، ومن المخطط له أن ينتج 650 طنا من الهيدروجين الأخضر يوميا، ما يعادل 1.2 مليون طن من الأمونيا الخضراء سنويا".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

وهناك مشروع آخر في السعودية أيضا، وهو مشروع "هيليوس"، الذي يركز على إنتاج الهيدروجين الأخضر مع استهداف الأسواق الأوروبية بشكل رئيس.

وتضيف: "كما أن دولة الإمارات، من خلال شركة "مصدر"، تعمل على تطوير مشاريع الهيدروجين الأخضر بالتعاون مع شركات أوروبية، من بينها شركة سيمنز الألمانية، مع التركيز على التصدير للأسواق الأوروبية".

يعد بعض الخبراء مشروع "التعاون في مجال التحول الأخضر بين الاتحاد الأوروبي ومجلس التعاون الخليجي"، الذي أعلن خلال فعاليات القمة العالمية للطاقة المستقبلية التي استضافتها أبو ظبي في أبريل الماضي، يمثل الإطار العام الذي يحدد أسس التعاون بين الطرفين في هذا المجال.

ويعلق الدكتور نيك برارور لـ"الاقتصادية" قائلا "هذا التعاون مبني على عدد من القواعد المشتركة، فالاقتصاد الأوروبي والخليجي يمثلان 20 % من الاقتصاد العالمي، والطرفان معا يمثلان أكثر من نصف الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المستوى العالمي. تعزيز التعاون المشترك في مجال الطاقة سيضمن تحقيق نقلة نوعية بين الطرفين تتجاوز الطاقة إلى مجالات أخرى في التكنولوجيا، خاصة في ظل التقديرات العالمية أن منطقة الخليج العربي ستصبح منتجا ومصدرا رئيسا للطاقة المستدامة في النصف الثاني من هذا القرن".

ويضيف: "اختيار البلدان الأوروبية التوجه إلى مزيد من التعاون في مجال إنتاج واستيراد الهيدروجين الأخضر مع البلدان الخليجية يعود إلى أن المنظومة السياسية والاقتصادية تعد واحة من الاستقرار في منطقة مضطربة من العالم، ما يجعل الجانب الأوروبي أكثر ثقة باستقرار الإمدادات من الهيدروجين الأخضر على المدى الطويل".

يضاف إلى ذلك أن المفهوم الاقتصادي الخليجي مبني على أساس تعزيز دور القطاع الخاص، وهذا يعد ملائما ومتسقا مع المفاهيم والقيم الاقتصادية الأوروبية.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

دعوات في ألمانيا لإعادة الاعتماد على النفط الروسي مجدداً

الشرق الأوسط

ذكرت رئيسة الحزب الألماني «تحالف سارا فاجنكنشت» أنه حال مشاركة حزبها في تشكيل حكومة ولاية براندنبورغ، عقب الانتخابات المزمعة سبتمبر (أيلول) المقبل، فإنها ستعمل على إعادة تزويد مصفاة «بي سي كيه» في مدينة شفيت بالنفط الروسي.

وقالت سارا فاجنكنشت، وفق «وكالة الأنباء الألمانية»، إن ذلك سيكون أفضل من «الاضطرار إلى استجداء النفط بشكل شاق ومكلف دون التمكن من تحقيق تشغيل كامل للمصفاة في النهاية»، مؤكدة أنه حال مشاركة حزبها في حكومة ولاية براندنبورغ، لن تقبل حظر النفط الروسي والوضع غير المؤكد في شفيت، وستمارس ضغطاً سياسياً على الحكومة الاتحادية في برلين.

وبعد الحرب الروسية الأوكرانية، توقفت الحكومة الألمانية عن استيراد النفط الروسي في بداية عام 2023، وسعت إلى مصادر أخرى. ومنذ ذلك الحين، لم يعد يجري تشغيل المصفاة في شفيت، بمستوى قدرات التشغيل نفسه الذي كان موجوداً قبل الحرب.

وفي النصف الأول من عام 2024، بلغت نسبة استغلال قدرات المصفاة 76.2 في المائة فقط، وفق ما ذكرت الحكومة الاتحادية في رد على طلب إحاطة من النائب البرلماني من حزب «اليسار» ووزير المالية المحلي الأسبق في ولاية براندنبورغ، كريستيان جوركه، وقبل الحرب بلغت نسبة التشغيل 98.8 في المائة عام 2021.

ووصفت سارا فاجنكنشت التمسك بحظر النفط الروسي بأنه «سياسة غبية على حساب ولاية براندنبورغ والبلد بأكمله»، مضيفة أن من لا يُصحح هذا الخطأ لن يعرض موقع شفيت الصناعي للخطر فحسب، بل سيجعل الطاقة باهظة الثمن على نحو غير ضروري للجميع.

وكان المرشح الرئيسي للحزب «الاشتراكي الديمقراطي» ورئيس حكومة ولاية براندنبورغ، ديتمار فويدكه، أبدى استعداده لإجراء محادثات مع حزب «سارا فاجنكنشت» بعد انتخابات الولاية في 22 سبتمبر المقبل، ولم يستبعد تشكيل ائتلاف حاكم معه. وقال فويدكه: «إذا أراد حزب (تحالف سارا فاجنكنشت) إثبات قدرته على الحكم، فقد نتحاور معه... في النهاية، هناك حاجة إلى البراغماتية في العمل الحكومي. ولاية براندنبورغ لا تقرر قضايا الهجرة أو مستقبل أوكرانيا».

وفي المقابل، انتقد حزب «الخضر» في البرلمان الاتحادي وجهة نظر سارا فاجنكنشت. وقال بنيامين راشكه، المرشح الرئيسي لحزب «الخضر» في ولاية براندنبورغ إن سارا فاجنكنشت تريد «العودة إلى برنامج النفط الروسي المدفوع بالحنين إلى الماضي. ولكن مَن يرغب في العودة بالأمور إلى الوراء، فإنه لا يخاطر فقط بأمن الإمدادات. مَن يطلب من (الرئيس الروسي فلاديمير) بوتين، لن يحصل على الأمان». وأضاف أن مثل هذه العودة بالأمور إلى الوراء ستؤدي إلى خسارة الـ400 مليون يورو التي تعهدت بها الحكومة الاتحادية لإعادة هيكلة موقع شفيت، ما يعرض فرص العمل للخطر.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

مصر توقع اتفاقيتين لإنشاء محطة طاقة رياح بقدرة 200 ميغاواط

الشرق الأوسط

قالت الحكومة المصرية إن الشركة المصرية لنقل الكهرباء وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة، وتحالف شركات (مصدر - إنفينيتي) المصري - الإماراتي، وقعا اتفاقيتين لإنشاء محطة لإنتاج الكهرباء من طاقة الرياح بقدرة 200 ميغاواط في خليج السويس.

وأوضح بيان صحافي صادر من رئاسة مجلس الوزراء المصري، السبت، أن التوقيع «يأتي في إطار استراتيجية الدولة لتعظيم دور الطاقات الجديدة والمتجددة في مزيج الطاقة، ودعم القطاع الخاص والاعتماد عليه في إقامة محطات التوليد من طاقة الشمس والرياح».

حضر مراسم التوقيع، مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، ومحمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، وسلطان الجابر، وزير الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة بدولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بمقر الحكومة بمدينة العلمين الجديدة.

وبموجب الاتفاقيتين، سيقوم التحالف بتطوير وتمويل وتشغيل المشروع الذي من المتوقع أن يبدأ التشغيل التجاري له أكتوبر (تشرين الأول) 2026، و«سيسهم هذا المشروع في زيادة مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الكهربائية، وتعزيز جهود الدولة لتحقيق مستهدفاتها في مجال الطاقة المتجددة».

وقال سلطان الجابر إن «هناك توجيهات من القيادة السياسية بإنجاز 4 غيغاواط في خلال عام واحد، وسنعمل على تحقيق ذلك، كما لدينا رغبة لتطوير عدد من مشروعات الغاز».

وأشار إلى أهمية الأجندة الصناعية في مصر، و«تخصيص الأراضي للصناعة المصرية - الإماراتية مهم جداً... لدينا مشروعان مهمان حالياً؛ الأول: مشروع تصنيع الألواح الشمسية، والثاني: مشروع البطاريات لتخزين الطاقة المتجددة».

أنقر هنا للرجوع للأعلى

"أكوا باور" تعلن بداية عمليات التشغيل والإنتاج لمشروع محطة الرس 1 للطاقة الشمسية الكهروضوئية

مال

لتعزيز منظومة الربط الكهربائي الخليجي، وقّع الصندوق الكويتي للتنمية اتفاقية قرض ثانٍ، مع هيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، بقيمة 35 مليون دينار كويتي (112 مليون دولار)، لإنشاء محطة طاقة جديدة في منطقة الوفرة بالكويت، من المتوقع إدخالها الخدمة بنهاية العام الحالي.

يشمل المشروع الذي سيُبنى على مساحة 62 ألف متر مربع، تمديد خطوط نقل هوائية جهد 400 كيلوفولت، بطول نحو 255 كيلومتراً، لربط المحطة الجديدة بمحطة تحويل الفاضلي في المملكة العربية السعودية، وأيضاً تمديد خطوط نقل هوائية جهد 400 كيلوفولت، بطول نحو 295 كيلومتراً، من محطة الوفرة إلى محطة الفاو في جنوب العراق.

كما يتضمن المشروع توريد وتركيب قواطع ومفاعلات كهربائية وأنظمة القياس والتحكم، لإنشاء وتوسعة محطات التحويل في الوفرة، والفاضلي، والفاو، وإضافة منشآت كهربائية لتعزيز الشبكة المتصلة بمحطة الوفرة في الكويت، لتمكينها من استيعاب قدرة كهربائية بنحو 3000 ميغاواط، وتعزيز الشبكة في جنوب العراق والمرتبطة بمحطة الفاو، لتمكينها من استيعاب طاقة كهربائية لا تقل عن 500 ميغاواط.

جرت مراسم توقيع الاتفاقية في مقر الصندوق، بحضور وزير الخارجية ورئيس مجلس إدارة الصندوق الكويتي، عبد الله علي اليحيا، والأمين العام لمجلس التعاون الخليجي، جاسم محمد البديوي، والرئيس التنفيذي لهيئة الربط الكهربائي لدول مجلس التعاون الخليجي، أحمد بن علي الإبراهيم.

وأكد البديوي أن توقيع اتفاقية القرض الثاني مع الصندوق الكويتي «دلالة على استمرار العمل الخليجي المشترك على الأصعدة كافة، بما في ذلك التعاون والتنسيق في مجال الربط الكهربائي، والجهود المتعددة التي تبذلها كل دول مجلس التعاون، لاستمرار عملية التكامل الخليجي».

من جانبه، قال الإبراهيم إن «اتفاقيتي تمويل مشاريع تعزيز منظومة الربط الكهربائي وربط جنوب العراق، هما باكورة التعاون بين الصندوق والهيئة في مرحلة توسعة شبكة الربط الكهربائي التي تشهدها الهيئة حالياً؛ حيث هناك 3 مشاريع رئيسية لتعزيز الربط مع دولة الكويت ودولة الإمارات وسلطنة عمان، بالإضافة إلى مشروع ربط جنوب العراق، والتي تتجاوز تكلفتها الإجمالية أكثر من مليار دولار».

وأشار إلى أن الهيئة تتجه لتعزيز الفائدة الاقتصادية من الربط الكهربائي، عبر استخدام سعات النقل الإضافية لتفعيل السوق الخليجية المشتركة للكهرباء، لتبادل وتجارة الكهرباء بين دول الخليج وخارجها، مما يوفر فرصاً اقتصادية تتجاوز قيمتها 20 مليار دولار على مدى الـ15 سنة المقبلة.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

خبير: إنتاج النفط في العراق يشهد "ضبابية".. وهذه خطورة أزمة "كردستان"

الطاقة

يواجه قطاع النفط في العراق تحديات كبيرة، أبرزها عدم إقبال الشركات العالمية الكبرى على جولات التراخيص الأخيرة، سواء ملحق جولة التراخيص الخامسة، أو جولة التراخيص السادسة، رغم تقديم الدولة امتيازات للشركات.

وفي هذا الإطار، يوضح الخبير في أسواق الطاقة هاري إستبانيان أن بغداد لديها فرص هائلة جدًا، إلا أن التحديات التي تواجه هذه الفرص كبيرة، بما في ذلك سياسات تغير المناخ في الغرب، والشروط التي يضعونها على الدول، بخلاف حصص أوبك+، ومشكلات بغداد الخاصة بالالتزام بالحصص الإنتاجية.

جاء ذلك خلال مشاركة إستبانيان في حلقة جديدة من برنامج "أنسيات الطاقة"، الذي يقدّمه مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الدكتور أنس الحجي، والتي جاءت هذا الأسبوع بعنوان "العراق.. مستقبل إمدادات الطاقة بين الفرص والتحديات ودور دول الخليج".

وقال، إن قطاع النفط في البلاد يعاني حاليًا بصورة عامة نوعًا من الضبابية، والسبب الرئيس في ذلك هو قانون النفط والغاز، الذي كان متوقعًا تشريعه قبل 10 سنوات أو أكثر، وما يزال غير مشرَّع حتى الآن، وتدور حوله كثير من المناقشات.

الجدل بين حكومتي بغداد وأربيل

قال الخبير في أسواق الطاقة هاري إستبانيان، إن هناك مناقشات كثيرة بشأن قانون النفط والغاز، خصوصًا بين حكومة إقليم كردستان وحكومة بغداد، وهو ما دفع كثيرًا من الشركات -الغربية بشكل خاص- إلى التعامل مع المخاطر بصورة كبيرة جدًا.

وأضاف: "الملحوظات من خلال الاجتماعات أو المفاوضات ما بين الشركات النفطية العاملة في إقليم كردستان وعدم توصّل بغداد إلى أيّ نتيجة، سبَّبت نوعًا من التخوفات لدى الشركات، التي عزفت عن التعامل مع جولات التراخيص الخامسة الملحقة والسادسة".

وتابع الدكتور هاري إستبانيان: "أضف إلى ذلك أن التوجّه العام في بغداد حاليًا -مع الأسف- باتجاه الشركات الصينية بصورة خاصة، وكذلك السوق أو النفط العراقي في الحقيقة، يُوَجَّه بالكامل إلى الشرق، وتحديدًا باتجاه الصين والهند".

ومن ثم، فإن هذه من العوامل التي ساعدت الشركات الغربية التي خرجت من العراق، مثل إكسون موبيل وغيرها، على عدم العودة، أمّا فيما يتعلق بالضبابية، فهي تتمثل في حجم الزيادة الإنتاجية التي يتوقعونها بإنتاج النفط في البلاد. وأردف: "المعروف أن بغداد تنتج حاليًا ما بين 4.2 و4.3 مليون برميل يوميًا، ويبلغ حجم الاستهلاك الداخلي نحو 900 ألف برميل يوميًا، بينما تتجه الكميات الباقية إلى التصدير، بأقل من 3.5 مليون برميل يوميًا، ولكن هناك ضبابية بشأن حجم الزيادة في إنتاج النفط العراقي".

أنقر هنا للرجوع للأعلى

ولفت إلى أن كثيرًا من توقعات وزارة النفط بأن يبلغ حجم الإنتاج 7 ملايين برميل يوميًا، ولكن بالعودة إلى أكثر من 10 سنوات مضت، وتحديدًا في عام 2012، نجد أن بغداد كانت قد وضعت هدفًا بالوصول إلى 12 مليون برميل يوميًا، وهو هدف صعب جدًا وضعه في ظل التحديات التي تشهدها البلاد.

وتتمثل هذه التحديات، وفق الدكتور هاري إستبانيان، في جوانب عدّة، منها الاقتصاد الصيني، ومقررات أوبك+، وسياسات التغير المناخي، بالإضافة إلى عوامل أخرى يمكنها أن تحدّ من زيادة إنتاج النفط العراقي مستقبلًا.

لذلك، فإن بغداد حاليًا في وضع يوجب عليها أولًا حل أزماتها الداخلية، خاصة مع إقليم كردستان بصورة رئيسة، إذ إن إنتاج النفط أو التصدير من إقليم كردستان إلى تركيا متوقف حاليًا، وهو أمر يزيد بدوره من قلق المستثمرين والمشترين، فقد كانت أربيل تصدّر نحو 300 ألف برميل يوميًا، وفجأة توقفت.

حقيقة إنتاج النفط في العراق

وجّه مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة (مقرّها واشنطن) الدكتور أنس الحجي سؤالًا إلى الخبير في أسواق الطاقة هاري إستبانيان، بشأن حالة الضبابية الخاصة بإنتاج النفط العراقي، لا سيما مع تضارب الأرقام المقدّمة والمعلنة.

وقال الحجي: "قال تقرير أوبك لشهر أغسطس/آب، إنه بناءً على المصادر الثانوية، فإن إنتاج بغداد من النفط الخام يبلغ 4.2 مليون برميل من النفط الخام يوميًا، بينما قدمت الحكومة في بغداد تقريرها إلى أوبك، وقالت فيه، إنها تنتج 3.8 مليون برميل فقط، أي هناك فرق 400 ألف برميل، فهل يعدّ ذلك من ضمن الضبابية؟".

وردّ الدكتور هاري إستبانيان بالقول، إنه بالنسبة لدول أوبك أو أوبك+، فإنها تنظر إلى العراق على أنه دولة واحدة، وهي لا تفرّق بين إقليم كردستان وبين المركز، لذلك فإنها تحسب الإنتاج الكلّي، سواء لبغداد أو أربيل.

لكن، وفق الخبير، الإنتاج الحالي يشوبه نوع من سوء الفهم بالنسبة لحجمه، فمن غير الواضح ما إذا كان حجم إنتاج النفط العراقي المعلَن، يشمل ما تنتجه بغداد فقط، أم ما يُنتَج في كردستان، الذي يبلغ نحو 300 ألف برميل، وكان 400 ألف برميل في مراحل معينة.

وأضاف: "إقليم كردستان يصدّر النفط الخام الذي ينتجه إلى إيران وإلى تركيا عن طريق الشاحنات، وهذا أيضًا أمر يسبّب القلق لدول أوبك وأوبك+، فهم يعرفون حجم الكميات التي تخرج إلى دول الجوار، وحكومة بغداد لا تملك سيطرة عليها". بالإضافة إلى ذلك، لا تعرف دول أوبك وأوبك+ الرقم على وجه التحديد، إذ يقال، إنه 400 ألف برميل، ويقال، إن الإنتاج هبط إلى 300 ألف برميل حاليًا، بينما تصدّر أربيل نحو 200 ألف برميل عن طريق الشاحنات، وتعمل على تكرير 100 ألف برميل يوميًا في مصافٍ غير قانونية داخل الإقليم.

بدوره، أضاف الدكتور أنس الحجي: "ما فهمته الآن -وأنا أنظر إلى تقرير أوبك- أن الشركات التي تعطي المنظمة ما رأته في السوق، أو ما تراه من إنتاج، يشمل إنتاج إقليم كردستان، بينما ما تقدّمه حكومة بغداد لأوبك هو إنتاجها وحدها دون الإقليم".

وأوضح هاري إستبانيان أن هذا صحيح، لأن الحكومة العراقية لا تعرف بالضبط حجم إنتاج كردستان حاليًا، ويقال، إنه بلغ 75% من حجمه قبل توقُّف الخط التركي، لذلك فإن شركة سومو ووزارة النفط لا تملكان بيانات دقيقة بشأن حجم إنتاج الإقليم.

أنقر هنا للرجوع للأعلى

شكرًا.